

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه 2020

البندان 2 و 6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-05804(A)



* 2 0 0 5 8 0 4 *

أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

1- يقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة أن تقدم معلومات محدّثة خطية سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وأعدّت الأمانة هذا التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات. ويقدم التقرير استعراضاً عاماً للتبرعات والنفقات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر الجدول 1)، مع بيان للإجراءات المتخذة لتفعيل صندوق التبرعات منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/41/29). ويقدم أيضاً بياناً بالنتائج التي تحققت بفضل تنفيذ مختلف الأنشطة التي مولها من الصندوق خلال عام 2019.

باء - معلومات أساسية

2- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 17/6 إلى الأمين العام إنشاء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لكي يوفر، جنباً إلى جنب مع آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس في قراره 21/16 تعزيز صندوق التبرعات وتفعيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

3- وأنشئ صندوق التبرعات في عام 2009. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) في تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي طلبت الدعم أو وافقت على تلقيه، انطلاقاً من روح القرار المؤسس لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي جاء فيه أن من أهداف الاستعراض تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، المرفق، الفقرة 4(أ))، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهدها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة 4(ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة الفنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة 4(ج)).

ثانياً - تشغيل صندوق التبرعات

ألف - مجلس أمناء صندوق التبرعات

4- إن أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هم أيضاً أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وهم مكلفون بمهمة الإشراف على إدارة صندوق التبرعات الأخير. وفي عام 2019، كانت تركيبة المجلس على النحو التالي: سانتياغو كوركويرا - كاييسوت (المكسيك)؛ ومورتن كيايرون (الدانمرك)؛ ولين ليم (ماليزيا)؛ وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)؛ وإيزي ساذرلاند - آدي (غانا). وعُيّن السيد كوركويرا - كاييسوت في آب/أغسطس 2019 ليحل محل المقعد الذي أخلته كارمن روزا فيلا (بيرو). وفي جلسة عقدت في الفترة من 4 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انتخب مجلس الأمناء إيسي ساذرلاند - آدي رئيسة، وتستمر ولايتها حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

5- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام مفوضية حقوق الإنسان، يركز مجلس أمناء صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية اهتمامه على توجيه عملية تشغيل صندوق التبرعات على نطاق واسع عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسات.

6- وواصل مجلس الأمناء أيضاً، بوصفه عضواً في صندوق التبرعات، تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة من أجل تعزيز فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي للدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى. وعقد مجلس أمناء صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية دورته الحادية عشرة في جنيف في الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس 2019، وركزت في معظمها على مواصلة توجيهاته في مجال السياسة العامة بشأن تشغيل صندوق التبرعات، بما في ذلك إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن اعتماد مشروع مبادئ توجيهية بشأن استخدام صندوق التبرعات في ضوء التطورات على الصعيدين الوطني والدولي. وزاد مجلس الأمناء أيضاً من تركيزه على تنمية القدرات الوطنية على التنسيق والتنفيذ أو تعزيزها وعلى إيجاد أوجه الكفاءة في مجالي الإبلاغ والتنفيذ، في ضوء أهداف التنمية المستدامة أو الاختيار الاستراتيجي لتنفيذ توصيات مواضيعية محددة، ضمن مجالات أخرى.

7- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، زار مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمفوضية حقوق الإنسان في بريتوريا وموزامبيق، حيث عقد دورته الثانية عشرة. وأتاحت الزيارة للمجلس الفرصة لكي يلاحظ في عين المكان وضع برامج وتنفيذها من قبل مكتب إقليمي آخر لمفوضية حقوق الإنسان. وكان الغرض الرئيسي من الدورة هو زيادة فهم نوع التعاون التقني الذي تقدمه مفوضية حقوق الإنسان في سياق إقليمي وتقديم التوجيه ذي الصلة إلى المكتب الإقليمي لمواصلة تعزيز عناصر التعاون التقني في برامجه على أرض الواقع. واستغل المجلس أيضاً الفرصة لزيارة مشروع مفوضية حقوق الإنسان في موزامبيق وشركائها الرئيسيين. وفي موزامبيق، لاحظ المجلس دمج مختلف أدوات التمويل التابعة لمفوضية حقوق الإنسان وتكاملها. ولوحظ أن الدعم المقدم إلى وزارة العدل من خلال صندوق التبرعات، الذي تشرف عليه خبرات المكتب الإقليمي، مثال جيد على الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات.

باء- الاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات

8- أكملت آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائها جولتين خضعت فيهما كل دولة عضو في الأمم المتحدة لاستعراض. وبدأت جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة في أيار/مايو 2017، وأبدت الدول الأعضاء اهتماماً متزايداً بعملية الاستعراض؛ ونتيجة لذلك، زاد متوسط عدد توصيات الاستعراضات في الجولة الثالثة زيادة كبيرة. ومنذ الجولة الثانية وما بعدها، كان تركيز الاستعراضات ينصب بصفة خاصة على تنفيذ التوصيات المقبولة، على النحو الذي نص عليه مجلس حقوق الإنسان في قراره 21/16.

9- وتبرز التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة، بالاقتران مع توصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، شريحة من الثغرات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد القطري. فهي تشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز من أجل تدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقدرات الوطنية، وتوطيد القدرة على التكيف، وتهيئة بيئة مواتية لاجتثاث الأسباب الجذرية المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي إحداث أثر وقائي.

10- وما برحت مفوضية حقوق الإنسان تدعم الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بشكل كلي، بالاقتران مع توصيات آليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان، خاصة من خلال استخدام صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية بناء على طلب الدولة أو بموافقتها.

11- وتبذل مفوضية حقوق الإنسان قصارى جهدها حتى يكون الدعم الذي تقدمه في مجال المتابعة أكثر استباقية ومنهجية وتركيزاً على تحقيق النتائج. وتُظْمَت جلستي إحاطة غير رسميتين على الأقل خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في جنيف، ولا سيما لأعضاء الوفود الذين سافروا من بلدانهم للمشاركة في الاستعراض. وتقدم الإحاطات إلى الوفود الزائرة لمحة عامة عن عمليات المتابعة وتدابير تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، وتطلع المندوبين على الإمكانيات التي يتيحها صندوق التبرعات.

12- وسعيًا إلى الدعوة إلى زيادة التنفيذ على الصعيد الوطني، تواصل مفوضية حقوق الإنسان توجيه رسائل إلى وزراء خارجية البلدان التي خضعت لاستعراضات الجولة الثالثة. وتشير الرسائل إلى مجالات الاهتمام ذات الأولوية التي تحتاج إلى اهتمام خاص خلال السنوات الأربع والنصف حتى الاستعراض المقبل، وتقدم الدعم فيما يتعلق بالمجالات المحددة. وتعكف مفوضية حقوق الإنسان أيضاً على إعداد مصفوفات من التوصيات المجمعة لكل دولة جرى استعراضها، بدءاً بالتوصيات التي قبلتها الدولة موضوع الاستعراض. وفي المصفوفات، ترتبط كل توصية بأهداف محددة للتنمية المستدامة وبالغايات والمؤشرات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت مفوضية حقوق الإنسان صفحات رسوم بيانية تعكس الاتجاهات بين الجولتين الثانية والثالثة من حيث التوصيات المقبولة والصلة بين التوصيات وأهداف التنمية المستدامة. وتعد صفحات الرسوم البيانية هذه أدوات للتنفيذ، وهي ليست أدوات تنفيذ للدول بعد استعراض حالاتها فحسب، بل أيضاً لأنشطة البرمجة التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبصفة عامة، لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

13- وينبغي إعداد المقترحات المقدمة من المكاتب الميدانية بشأن موارد صندوق التبرعات بالتشاور مع البلد المعني وموافقته. فهذا ليس هو الحد الأدنى من المتطلبات فحسب، بل هو المبدأ الذي يعزز أيضاً تولي زمام الأمور الضروري على المستوى الوطني. ويعكس تولي زمام الأمور على المستوى الوطني روح الاستعراض (حيث تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل على عاتق الدولة) والمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات، وهو عامل أساسي لنجاح أي تعاون. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون الحكومات هي المبادِرة أو المشتركة في المبادرة إلى تقديم طلبات الحصول على موارد صندوق التبرعات، على أن تكون المفوضية مصدراً للخبرة والدعم.

14- ولزيادة الموضوعية لدى النظر في المشاريع المقترحة، استندت مفوضية حقوق الإنسان في قراراتها المتعلقة بالتمويل إلى خمسة معايير تستند بدورها إلى اختصاصات صندوق التبرعات. وقد أُدرجت نفس المعايير في المبادئ التوجيهية الداخلية بشأن استخدام صندوق التبرعات التي اعتمدها مجلس الأمناء بعد دورته المعقودة في آذار/مارس 2019. غير أن القائمة ليست تقييدية، وشجعت أيضاً المقترحات المتصلة بأنواع أخرى من المشاريع التي تركز على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، استناداً إلى المشاورات مع البلد المعني أو موافقته. وثُفِّذت جميع المشاريع جنباً إلى جنب مع الدول المعنية، التي يمكن أن تعتمد على المساعدة التقنية التي تقدمها المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان أو التي يقدمها مقر المفوضية مباشرة إلى الدول بناء على طلبها.

تعزيز التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها

15- يشير الأمين العام في تقريره A/72/351 إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت ظهور زخم جديد من التفاعل البناء والتعاوني في ميدان حقوق الإنسان. وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبدء عملية إصلاح الأمم المتحدة، وبدء جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة بمثابة حافز لجهود التنفيذ الوطنية التي تدمج حقوق الإنسان في خطة عام 2030 وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وهذا يشجع العمليات التي تقوم على حس التملك الوطني، مما سيؤدي إلى تعزيز التفاعل البناء مع الدول الأعضاء.

16- وازداد عدد التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل من بضع عشرات بالنسبة للبلدان الأولى التي خضعت لاستعراض إلى نحو 200 توصية لكل بلد في المتوسط في الجولة الثالثة. وتطرح هذه الزيادة تحديات خطيرة أمام الدول على صعيد التنفيذ، بالنظر إلى تراكم توصيات الاستعراض الدوري الشامل على مرّ الزمن وفي ضوء متطلبات التنفيذ الأخرى، مثل تلك المتعلقة بتوصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

17- ولذلك، يجب أن يركز الدعم المقدم من صندوق التبرعات للجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل على التوصيات الرئيسية، بحيث يتسنى لهذا الدعم أن يسهم في التغيير الوطني إسهاماً كبيراً ودائماً. ولتحديد ما إذا كان ينبغي إنفاق موارد صندوق التبرعات على مقترح لتنفيذ توصيات بعينها صادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، ستكون الأسئلة التالية وثيقة الصلة بالموضوع بشكل خاص:

(أ) هل أشارت هيئات المعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى المسألة المواضيعية المعنية؟

(ب) هل تتطابق التوصيات الواردة في المقترح مع المجالات التي أشارت إليها المفوضة السامية في الرسالة التي أرسلتها عقب الاستعراض؟

(ج) هل سيسهم تنفيذ المقترح في تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان والتغييرات في القوانين وفي الممارسة العملية؟

(د) هل سيسهم تنفيذ المقترح في تحسين التوفيق بين حقوق الإنسان وجهود التنمية من جهة وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى؟

إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها

18- ما فتئت الدول تنتهج بصورة متزايدة نهجاً شاملاً وأكثر كفاءة واستدامة إزاء الإبلاغ والمشاركة ومتابعة التوصيات من خلال إنشاء نوع جديد من الهياكل الحكومية المعروفة بالآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وهي آلية أو هيئة حكومية وطنية دائمة مكلفة بتنسيق وإعداد التقارير للآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتعاون معها، وتنسيق وتعقب التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات وتنفيذها على الصعيد الوطني. وتعمل الآليات الوطنية هذه بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية المتخصصة، مثل مكتب الإحصاء الوطني والبرلمان والقضاء، وبالتشاور مع المؤسسة (المؤسسات) الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وخلال عام 2019، كان صندوق التبرعات يدعم المبادرات المتعددة التي اقترحتها الدول الأعضاء في هذا المجال.

19- وفي عام 2019، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 30/42 بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وطلب إلى مفوضية حقوق الإنسان تنظيم مشاورات إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتصلة بإنشاء وتطوير هذه الآليات وأثرها على التنفيذ الفعال للالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. ويفضي تمويل المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعزيز آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة من جانب صندوق التبرعات إلى إيجاد القدرة الممكنة المحافظة عليها للإبلاغ عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها، تمثيلاً مع القرار 30/42.

20- وخلال مشاورة إقليمية عُقدت في بنما في تشرين الأول/أكتوبر 2019 للبلدان الناطقة بالإسبانية بدعم من صندوق التبرعات، عملت مفوضية حقوق الإنسان مع الدول على تعزيز الحوار والتنسيق بين الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة والهياكل الحكومية المسؤولة عن تنفيذ خطة عام 2030 ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وضع خطة لتنفيذ التوصيات

21- تضع دول عديدة خططاً لتنفيذ التوصيات، تدعمها أحياناً برمجيات قواعد بيانات تستضيفها وزارة تدبير البرمجيات. وتُجمع هذه الخطط، وأي قواعد بيانات لدعمها، في الحالات المثلى، كل التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان حسب محاور معينة، وترتيبها حسب الأولوية، وتشير إلى مسؤوليات التنفيذ، وإطار زمني للتنفيذ، إضافة إلى الموارد والمؤشرات. وخلال المناقشة العامة بشأن الاستعراض الدوري الشامل التي جرت في الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019، تبادلت الدول الممارسات الجيدة والخطوات الملموسة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات. وأبلغ العديد من الدول التي أخذت الكلمة عن وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ التوصيات. وقدمت هذه الدول أيضاً معلومات عن تقديم تقارير منتصف المدة الطوعية، تعكس التقدم المحرز في مرحلة التنفيذ، وأعربت عن استعدادها لتبادل خبراتها الإيجابية، وشجعت الدول الأخرى على اتباع تلك الممارسة.

22- وستساعد قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان والمتاحة باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية، وقریباً باللغة الروسية، كثيراً في عمل الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وفي وضع خطط تنفيذ التوصيات. ويمكن بسهولة مقارنة التوصيات المجمعة بأهداف التنمية المستدامة من أجل إيجاد أوجه تآزر وتربط بين مختلف أنشطة المتابعة والإبلاغ المتصلة بالأهداف وبحقوق الإنسان. ويمكن أيضاً أن تكون بمثابة أدوات مفيدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، عند الاقتضاء، تثري تقييماتها القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتفاعل مع الجهات الحكومية النظرية. وخلال عام 2019، دأب صندوق التبرعات على دعم عدة مبادرات اقترحتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطط تنفيذ التوصيات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وقواعد البيانات الإلكترونية.

تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية

23- إضافة إلى الدعم المباشر الذي تقدمه المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة، هناك طريقة أخرى تتمثل في إدراج الدعم المقدم في صلب برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن المتابعة، تلبيةً لطلب حكومة ما هذه المساعدة. وقد تظهر بازدياد من خلال قيادة منسقي الأمم المتحدة المقيمين، توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بالقبول في التقييمات القطرية المشتركة أو أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي وثائق التخطيط والبرمجة لفرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. فمن شأن هذه الممارسة أن تساعد الدول على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك في أعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

24- وستتاح قريباً توجيهات عملية من الأمين العام بشأن كيفية تحقيق أقصى قدر من نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل لإحداث الأثر على الصعيد القطري. وستكون التوجيهات أداة إضافية هامة لمساعدة كيانات الأمم المتحدة في تعاونها ومساعدتها التقنيين للدول الأعضاء، ويمكن أن تزيد من استخدام صندوق التبرعات في هذا المجال.

تعزيز القدرات البرلمانية على التنفيذ

25- سَلَّم مجلس حقوق الإنسان في قراره 29/35 بالدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية. ويشمل ذلك دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل التي تقبلها الدولة. وتجدد الإشارة إلى أن معظم التوصيات، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، تستوجب أو تنطوي على إجراءات برلمانية.

26- وطلب المجلس في قراره 29/35 إلى المفوضية أيضاً أن تعد دراسة عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل. واستند التقرير الناتج عن ذلك (A/HRC/38/25) إلى الردود على استبيان أرسل إلى البرلمانات والدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وشددت مفوضية حقوق الإنسان في التقرير على أهمية اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان ودورها الحاسم في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما في متابعة التوصيات. وأُرفقت بالتقرير مجموعة من مشاريع المبادئ بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان تهدف إلى توجيه البرلمانات إلى إنشاء لجان برلمانية لحقوق الإنسان وإلى ضمان فعالية أدائها.

27- وسيؤدي انحراط البرلمانات في قضايا حقوق الإنسان ومشاركتها في هذا المجال، من خلال مهامها الرقابية والتشريعية والمهام المتعلقة بالميزانية إلى رفع مستوى تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، وتعمل مفوضية حقوق الإنسان بنشاط على تدعيم دور البرلمانات واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بطرق منها حلقات العمل أو المشاورات الإقليمية لتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها. وشملت المشاورة الإقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل التي نظمتها مفوضية حقوق الإنسان في بنما في تشرين الأول/أكتوبر 2019 دورة استثنائية مكرسة لدور البرلمانيين في متابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقُدمت أمثلة على المراسد البرلمانية التي ترصد جدول الأعمال التشريعي والترابط مع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة كممارسة جيدة.

ثالثاً- النتائج التي تحققت بتنفيذ الأنشطة التي دعمها صندوق التبرعات خلال عام 2019

28- يمكن تقسيم الأنشطة التي مولها صندوق التبرعات في عام 2019 إلى ثلاث فئات: (أ) أنشطة المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان؛ والدعم المباشر المقدم إلى الحكومات؛ وحلقة عمل إقليمية عن إعداد الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ التوصيات. وقُدم الدعم إلى المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان من أجل الأنشطة المضطلع بها في الأرجنتين، وأفغانستان، وأوروغواي، وبيرو، وجامايكا، وساموا، وغواتيمالا، وكمبوديا، وكوستاريكا، ومقدونيا الشمالية، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيجيريا. وبناء على طلب من حكومة منغوليا (حيث لا يوجد مكتب ميداني لمفوضية حقوق الإنسان)، أُعد مشروع شامل مدته سنة ونصف ونفذ طيلة عام 2019.

29- وعمل المكتب القطري للمفوضية في كمبوديا، باستخدام دعم صندوق التبرعات، على تعزيز قدرة السلطات المحلية على تنفيذ عملية تمليك الأراضي المشاع المعقدة والطويلة. وإجمالاً، ساعد مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا 2 000 شخص من السكان الأصليين على إحراز تقدم نحو الاعتراف القانوني بأراضيهم عن طريق التخفيف من خطر الإخلاء والاستيلاء على الأراضي. وعملت مفوضية حقوق الإنسان على التشاور مع مجتمعات الشعوب الأصلية وإبقائها على علم بكل خطوة من خطوات عملية تسجيل الأراضي المشاع قبل اتخاذها وخلال هذه الخطوة. وأكد المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان أهمية المساواة بين الجنسين في اللجان التي تختارها مجتمعات الشعوب الأصلية لإجراء المشاورات؛ ونتيجة لذلك، كان ما نسبته 40 إلى 55 في المائة من الممثلين في اللجان من النساء.

30- وقدم المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا أيضاً إلى السلطات المحلية معلومات عن كيفية إدارة العملية: فبالإضافة إلى تقديم الدعم التقني أثناء عمليات التسجيل، نشر المكتب القطري دليلاً عن عملية تمليك الأراضي المشاع من ثلاث خطوات لمساعدة السلطات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. ونُشر الدليل على نطاق واسع واستُخدم باستفاضة في تدريب السلطات المحلية

المسؤولة عن تملك الأراضي المشاع على مستوى المقاطعات. وفي عام 2019، اكتسب 61 مشاركاً من وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار، إلى جانب العديد من إدارات المقاطعات التابعة لها، معرفة بحقوق الملكية الفكرية وتمليك الأراضي المشاع خلال تدريب مدته ثلاثة أيام نظمته مفوضية حقوق الإنسان بالشراكة مع تلك الوزارات.

31- وعمل المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان أيضاً مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية للدعوة إلى تبسيط عملية تملك الأراضي المشاع المعقدة والطويلة. وواصل دعوته إلى تبسيط العملية مع البنك الدولي، الذي أعلن أنه سيدعم تسجيل تملك الأراضي المشاع في عام 2020.

32- وفي منغوليا، أتاحت مفوضية حقوق الإنسان التعاون التقني بدعم من صندوق التبرعات لمساعدة البلد في تنفيذ بعض التوصيات المواضيعية الرئيسية المنبثقة عن الجولة الثانية من استعراض حالتها، بما في ذلك إنشاء آلية وقائية وطنية للقضاء على التعذيب؛ واعتماد خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ واعتماد قانون يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات؛ وإعادة إطلاق حملة الحرية والمساواة. وكان وجود مستشار لشؤون حقوق الإنسان في البلد حاسماً في دعم تنفيذ عدد من هذه الأنشطة.

33- وسعيًا إلى إنشاء آلية وقائية وطنية، عقدت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع حكومة منغوليا، اجتماعاً تشاورياً لتحديد آلية وقائية وطنية تتماشى مع متطلبات البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، قدم خلاله عضو في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مشورة الخبراء. ونتيجة لذلك، اعتمد البرلمان القانون المنقح المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، الذي يعين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها الآلية الوقائية الوطنية، وأسندت إليها ولاية ووظائف مستقلة عن ولاية اللجنة ووظائفها.

34- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت مفوضية حقوق الإنسان مشاورات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن اعتماد خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، قدم خلالها رئيس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال مشورة خبراء محددة. وبالنظر إلى ضرورة مواصلة التوعية بهذه المسألة، ستواصل حكومة منغوليا العمل من أجل اعتماد خطة عمل وطنية بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أوساط الأعمال التجارية ومنظمات العمال والمجتمع المدني.

35- وفيما يتعلق بمشروع قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا، اجتماعاً تشاورياً بشأن الحماية القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان، قدم خلاله المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان مشورة الخبراء بغية ضمان أن يكون مشروع القانون متماشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان. وفي السابق، قدمت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً تعليقات مستفيضة على مشروع القانون. وشجعت المشاورة مجلس الوزراء على تقديم مشروع القانون إلى البرلمان لاعتماده.

36- وعلاوة على ذلك، استخدمت مفوضية حقوق الإنسان صندوق التبرعات لمساعدة منغوليا في إطلاق قاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية، وهي أداة هامة للحكومة لتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأخيراً، يُستخدم صندوق التبرعات أيضاً لتحقيق المزيد من الأنشطة المتصلة بحملة المساواة والحرية في البلد، التي تهدف إلى ضمان حماية حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

37- واستخدم مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ صندوق التبرعات لتعيين متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة لدعم أعمال المكتب الإقليمي الجارية المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل، بما فيها تقييم توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام 2019، استعرض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل سجل نيوزيلندا وفانواتو في مجال حقوق الإنسان (في دورته الثانية والثلاثين)، وفيجي (في دورته الرابعة والثلاثين). وواصل المتطوع تقديم الدعم التقني لفريق الأمم المتحدة القطري في فيجي من أجل تقاريرها المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وسيسشارك متطوع الأمم المتحدة أيضاً في وضع أنشطة للتوعية والتدريب وتنسيقها وتنفيذها لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك ما يتعلق منها بدور الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة، ووضع خطط عمل ومؤشرات لتنفيذ التوصيات.

38- وخضع أكثر من 40 مسؤولاً من المسؤولين الرفيعي المستوى في المقاطعات الذين هم جزء من المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان في الأرجنتين للتدريب بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيفية إدراج توصيات الاستعراض الدوري الشامل في السياسات العامة المحلية. وفي هذا الصدد، عمل مستشار شؤون حقوق الإنسان، بدعم تمويلي من صندوق التبرعات، على تعزيز قدرات الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة بهدف تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على رصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها وربطها بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة. وعزز التدريب أيضاً قدرات مسؤولي المقاطعات على الاعتراف بالمبادئ الأساسية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، استناداً إلى ولاية المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان ومراكز التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة في المقاطعات من خلال تطبيق منهجية مفوضية حقوق الإنسان لمؤشرات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، قُدم التدريب إلى مكتب أمين المظالم في البلد بشأن مؤشرات حقوق الإنسان لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ ونتيجة لذلك، يقوم مكتب أمين المظالم بوضع قائمة بالمؤشرات لرصد تنفيذ توصيات الاستعراض المتعلقة بالحقوق في السكن والصحة والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، واصل صندوق التبرعات تقديم الدعم إلى الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية، المسؤول عن تنفيذ خطة عام 2030. وقُدمت المساعدة التقنية أيضاً من أجل إنشاء نظام إلكتروني لرصد التوصيات (SIMORE Plus)، يربط توصيات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة.

39- وساعد المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في غواتيمالا اللجنة الرئاسية لتنسيق السياسة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان على إنشاء نظام رصد التوصيات في غواتيمالا (SIMOREG). ويتضمن النظام أكثر من 2 000 توصية من ثماني هيئات من هيئات المعاهدات ومن الاستعراض الدوري الشامل. وقدم المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان الدعم أيضاً إلى اللجنة الرئاسية من أجل عقد حلقات عمل بشأن آليات الحماية الدولية وبشأن استخدام نظام رصد التوصيات، فضلاً عن تقاسم التوصيات المنبثقة عن آخر استعراض دوري شامل. وشارك في حلقات العمل ما مجموعه 525 ممثلاً عن 52 مؤسسة حكومية و50 منظمة اجتماعية على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وقدم المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في غواتيمالا أيضاً المساعدة التقنية إلى المنتدى المشترك بين المؤسسات المعني بحقوق الإنسان، بما يشمل المساعدة المقدمة في اجتماعات التنسيق بين المؤسسات، وتنقيح نظام رصد التوصيات على شبكة الإنترنت، والتحقق من الكتيبات أو الترتيب المتعلق بالفهرس العالمي لحقوق الإنسان.

40- وكجزء من الجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان للتصدي لعنف الشرطة، اضطلعت المفوضية بمشروع يدعمه صندوق التبرعات في جامايكا لتتقيد المجندين الجدد في الشرطة بشأن مُهَج حقوق الإنسان ومعاييرها ومتطلباتها ذات الصلة بأدوارها في مجال إنفاذ القانون. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان، بدعم من مستشار شؤون حقوق الإنسان، ثلاث دورات تدريبية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2019 بالتعاون مع كلية الشرطة الوطنية في جامايكا، للقيام بجملة أمور، منها بناء قدرات المجندين في الشرطة ومعارفهم ومهاراتهم لفهم أعمال التمييز وتحديد والتصدي لها، وتحسين معرفتهم

القانونية ووعيهم بالإجراءات فيما يخص نظام حماية الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الدورات التدريبية إلى تحويل المواقف والتحيزات بين المجندين في الشرطة تجاه الفئات المهمشة والضعيفة، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأشخاص ذوي الإعاقة.

41- ونظم مستشار شؤون حقوق الإنسان في جامايكا أيضاً حلقة عمل للقضاء الجامايكي لعرض منصة التدريب الإلكترونية في مجال حقوق الإنسان الدولية. ونُظمت حلقة العمل بالتعاون مع معهد التعليم القضائي في جامايكا وخدمات إدارة المحاكم، وحضرها القضاة على جميع المستويات، بمن فيهم رئيس قضاة المحكمة العليا. وعرضت حلقة العمل العناصر الرئيسية للدورة التدريبية وقدمت إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمدربين والقضاة استخدام المنصة الإلكترونية أداة للتشاور. وخلال التدريب، سُلمت الدورة التدريبية الإلكترونية رسمياً إلى معهد التعليم القضائي، وعُين مدير واحد لإدارة الموقع وإتاحة إمكانية الوصول لجميع أعضاء الجهاز القضائي.

42- وكجزء من مشروع لصندوق التبرعات في بيرو، تلقى المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع لمفوضية حقوق الإنسان دعماً تقنياً لوضع بروتوكول مشترك بين القطاعات يحدد المراحل الرئيسية لإعداد التقارير وتنفيذ التوصيات، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وعُمم البروتوكول على نطاق واسع بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل مكتب أمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني، وهو سيجتهد بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات آليات حقوق الإنسان الأخرى على نحو أفضل. وأتاح صندوق التبرعات أيضاً استعراض تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2021، بما في ذلك في ضوء توصيات الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل وخطة عام 2030.

43- وفي أوروغواي، استُخدم صندوق التبرعات لإنشاء دورة دراسية بشأن إدماج التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في خطط عمل مؤسسات الدولة. وحظي أكثر من 90 موظفاً من الموظفين الحكوميين، ومعظمهم من أعضاء المؤسسات التي تشكل الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، بالتدريب على كيفية إدماج التوصيات بفعالية في عمليات التخطيط داخل مؤسساتهم. وتولى مستشار شؤون حقوق الإنسان تيسير الدورة وشارك في تنظيمها فريق الأمم المتحدة القطري، ومفوضية حقوق الإنسان، ومعهد السياسات العامة لحقوق الإنسان التابع للسوق الجنوبية المشتركة، والأمانة الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالة أوروغواي للتعاون الدولي.

44- واستُخدم صندوق التبرعات أيضاً في أوروغواي لتعزيز قدرات العاملين الوطنيين في مجال العدالة. وحظي بالتدريب نحو 200 عامل من العاملين في مجال القضاء (القضاة والمدعون العامون والمحامون العامون) على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون غير الملزم، وتم تزويدهم بأدوات أفضل لتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأخيراً، دعم صندوق التبرعات بدء وتنفيذ مشروع يركز على التحولات الهيكلية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030. وكان المشروع، الذي يقوده مكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويهدف إلى تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 في البلدان المرتفعة الدخل، جزءاً من عملية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

45- وسمح التمويل المقدم من صندوق التبرعات للمكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى بمواصلة دعم حكومة كوستاريكا في بناء قدرات أعضاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لرصد وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل الانتهاء من إنشاء قاعدة بيانات وطنية وضعتها باراغواي. وسبواصل المكتب الإقليمي دعم الحكومة في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان من خلال خطة العمل التي وضعتها اللجنة المشتركة بين المؤسسات.

46- وترمي الأنشطة التي سيضطلع بها في موريتانيا بدعم من صندوق التبرعات، إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية المحددة لأغراض تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015، التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني في عام 2018. وفي آذار/مارس 2019، نظم مكتب مفوضية حقوق الإنسان في موريتانيا دورة تدريبية بشأن صياغة واعتماد مؤشرات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وشارك في التدريب أعضاء اللجنة الفنية المشتركة بين الوزارات المكلفة بإعداد تقارير الحكومة وغيرها من مراكز التنسيق المعنية بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وفي أيار/مايو 2019، أتاححت جلسة متابعة للمشاركين رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية رسداً فعالاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبمناسبة استعراض منتصف المدة، عُقدت حلقة عمل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض. وشارك أكثر من 60 ممثلاً لأصحاب المصلحة في حلقة العمل وشاركوا في الأنشطة الرامية إلى دعم الحكومة في تنفيذ التوصيات.

47- وسمح إشراك المجتمع المدني بمعرفة أفضل بحالة تنفيذ خطة العمل الوطنية في موريتانيا، فضلاً عن إيفاد مؤشرات حقوق الإنسان في التقرير الوطني لعام 2020. وأسفرت جميع هذه الأنشطة عن فهم أفضل للتحديات المتبقية في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأتاححت للجنة المشتركة بين الوزارات تحديد إجراءات ذات الأولوية قبل الاستعراض الدوري الشامل لموريتانيا في عام 2020.

48- ومكّن صندوق التبرعات المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمفوضية حقوق الإنسان من إيفاد متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة للعمل بدوام جزئي في وزارة العدل في موزامبيق. وساعد المتطوع الوزارة في بناء قدرات موظفيها وموظفي اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وساعد المتطوع أيضاً في إنشاء مستودع للصكوك الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها موزامبيق، يبين حالة تقديم التقارير لكل صك، وفي استخدام مصفوفة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يستر المتطوع عمل فريق الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ومشاركته مع آليات حقوق الإنسان. واستخدم صندوق التبرعات أيضاً لترجمة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان إلى البرتغالية، مما أتاح نشر هذه الصكوك على نطاق واسع على الصعيد الوطني.

49- وفي نيجيريا، ساعد مستشار شؤون حقوق الإنسان، بمعاونة صندوق التبرعات، على تنفيذ التوصيات المتكررة المنبثقة عن الجولات الثلاث للاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بنظام العدالة الجنائية والسجون. وفي عام 2019، دخل قانون الخدمات الإصلاحية حيز النفاذ. وقد أصلح هذا القانون نظام السجون، حيث ينص على أحكام غير احتجازية وتخفيف أحكام الإعدام إلى السجن مدى الحياة للمدانين المحكوم عليهم بالإعدام لمدة 10 سنوات أو أكثر، وعزز التركيز على ضمان توافق العقوبات مع أفضل الممارسات العالمية.

50- ودعمت مفوضية حقوق الإنسان باستخدام صندوق التبرعات، حلقة عمل وطنية بشأن قانون الخدمات الإصلاحية، جمعت بين أصحاب المصلحة المعنيين في مجال إقامة العدل الجنائي من المستوى الاتحادي ومن مستوى الولايات، بمن فيهم ممثلو وزارة العدل الاتحادية ووزارة الداخلية ووكالات إنفاذ القانون، فضلاً عن القضاة وقضاة الصلح والمدعين العامين وموظفي دائرة السجون النيجيرية وخبراء سيادة القانون والشركاء الدوليين. وكان الهدف من حلقة العمل هو وضع خطة عمل استراتيجية للتنفيذ الفعال للقانون، بما في ذلك إنشاء اللجان الوطنية والحكومية المعنية بالتدابير غير الاحتجازية، وإبراز أهمية توفير دورات تدريبية إضافية لموظفي دائرة السجون، ضمن أمور أخرى.

51- وفي مقدونيا الشمالية، استُخدم صندوق التبرعات لدعم أنشطة فريق الخبراء العامل التابع للهيئة المشتركة بين القطاعات لحقوق الإنسان، وهي الآلية الوطنية لتقديم التقارير ومتابعة توصيات حقوق الإنسان. وعقب الاستعراض الدوري الشامل الثالث للبلد، قام فريق الخبراء العامل بتحديث قائمة التوصيات وصياغة خطة جديدة لتنفيذ التوصيات في عام 2019. وبمساعدة مفوضية حقوق الإنسان، وضع فريق الخبراء العامل أيضاً اقتراحاً بإنشاء صفحة شبكية مخصصة واستحداث نظام لإجراء مشاورات سنوية منتظمة مع المجتمع المدني، فضلاً عن مشاورات بشأن مهام محددة لتقديم التقارير والمتابعة. وخلال حلقة عمل عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2019، جرى لأول مرة إطلاع منظمات المجتمع المدني على خطة تنفيذ التوصيات من أجل عملية تشاورية، قبل وضع الخطة في صيغتها النهائية. وركزت المناقشات مع المجتمع المدني على تتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وعلى سبل زيادة الشفافية والشمول في عمل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

52- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظم فرع الاستعراض الدوري الشامل التابع لمفوضية حقوق الإنسان، بناءً على طلب رسمي من حكومة بلجيكا، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي للمفوضية في بروكسل، مشاورات وطنية لمدة يومين بشأن موضوع التمييز والعنصرية. وجمعت المشاورات ممثلين عن جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بمن فيهم الفئات الدينية والثقافية والاجتماعية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والخبراء الدوليون والوطنيون، وأعضاء الحكومة، بمن فيهم أعضاء من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، والوزارة المسؤولة عن القضايا الجنسانية والمساواة، والأوساط الأكاديمية، والنقابات العمالية، ووكالات الأمم المتحدة. وأوصى التقرير النهائي للمشاورات بتنفيذ توصيات دولية وإقليمية ووطنية للتصدي للتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على جميع المستويات. وأوصى التقرير أيضاً بأن يعمل المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين على أساس تشاور وثيق أثناء إعداد خطة عمل وطنية مقبلة لمكافحة العنصرية.

53- وفي أفغانستان، استُخدم صندوق التبرعات لزيادة تعزيز قدرة كبار المسؤولين الحكوميين (أعضاء الفريق العامل التقني المعني بالاستعراض الدوري الشامل)، والوفد الأفغاني الذي حضر اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في جنيف، ومنظمات المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، على تنفيذ التوصيات الواردة من الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة البلد في تلك الآليات.

54- وبمشاركة كاملة من وزارة الخارجية، عقدت دائرة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفرع الاستعراض الدوري الشامل التابع لمفوضية حقوق الإنسان عدداً من حلقات العمل، ولا سيما للجنة المشتركة بين الوزارات ومراكز التنسيق التابعة لها المسؤولة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وركزت حلقات العمل، على جملة أمور منها، دور الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة وخدمات إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات، وخطة عمل لحقوق الإنسان، وخطة لتنفيذ التوصيات ترتبط بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المساعدة التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان في هذا الصدد. وتناولت حلقة عمل للمجتمع المدني أهمية إشراك الجمهور في مختلف مراحل الاستعراض ومشاركة المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وجرى تعزيز فرص الحوار مع الدولة وإشراك المنظمات ذات الصلة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

55- وبدعم من صندوق التبرعات، نظمت مفوضية حقوق الإنسان في بنما في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بدعم من صندوق التبرعات، مشاوراً إقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل، تتناول الممارسات الجيدة وآليات المتابعة وأوجه التآزر مع خطة عام 2030، بموافقة البلد المضيف وبالشراكة مع مكتب تنسيق التنمية، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وضم هذا النشاط 70 ممثلاً من 17 بلداً ناطقاً بالإسبانية، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين من الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة والهياكل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات والمجتمع المدني، ومسؤولون من منظومة الأمم المتحدة. وشارك في المشاورة الإقليمية عضو مجلس أمناء صندوق التبرعات، السيد كوركويرا - كاييسوت.

56- وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشاوراة الإقليمية في تيسير استخدام الممارسات الجيدة واستخلاص الدروس المستفادة في مختلف مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات، وتحديد التحديات والفرص المتاحة لمواءمة المبادرات الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وشملت جزءاً يتناول استخدام التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان في إعداد التقارير الوطنية الطوعية عن أهداف التنمية المستدامة. وتناولت المشاوراة أيضاً دور البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛ واستراتيجيات تعميم مراعاة حقوق الإنسان في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛ وأنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية لمساعدة الدول على إدماج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لتحقيق خطة عام 2030.

57- وفي نهاية النشاط، أدلى المدير الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي ببيان ختامي مشترك باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب التنسيق الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان، أبرز فيه عدداً كبيراً من أفضل الممارسات التي ستكون مرجعاً جيداً لحلقات عمل إقليمية ماثلة لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية، المقرر عقدها في عام 2020.

رابعاً-الوضع المالي لصندوق التبرعات

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(بدولارات الولايات المتحدة)

البند	المبلغ
أولاً- الإيرادات	
التبرعات الواردة في عام 2019	412 361,56
مكاسب وخسائر أسعار الصرف	2 264,52
سغافورة (تم التعهد بتقديمها في عام 2018، ودفعت في عام 2019)	5 000,00
مكاسب/خسائر في أسعار الصرف	296,67
إيرادات متنوعة وإيرادات الاستثمار	63 160,66
مجموع الإيرادات	487 786,74

المبلغ	البند
	ثانياً- النفقات
298 606,22	تكاليف الموظفين
15 132,46	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
51 145,61	سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين
80 953,38	سفر الممثلين أو المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
26 495,62	الخدمات التعاقدية
45 750,96	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
-	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
-	المنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
67 028,02	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
585 112,27	مجموع النفقات
	ثالثاً- تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
(97 325,53)	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
2 350 318,33	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2019
(5 000)	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
-	الالتزامات غير المدفوعة
2 247 992,80	مجموع رصيد صندوق التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

الجدول 2

التبرعات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية، منذ إنشاء الصندوق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
(بدولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	المانح
	فترة السنتين 2008-2009
40 000	كولومبيا
450 000	الاتحاد الروسي
45 326	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	فترة السنتين 2010-2011
148 148	ألمانيا
500 000	المغرب
200 000	الاتحاد الروسي
133 707	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	فترة السنتين 2012-2013
387 580	أستراليا
475 664	ألمانيا
9 975	كازاخستان
849 114	النرويج
	فترة السنتين 2014-2015

المبالغ	التبرعات
ألمانيا	242 844
كازاخستان	53 890
هولندا	30 000
النرويج	601 733
عمان	10 000
فترة السنتين 2016-2017	
فرنسا	22 753
ألمانيا	221 631
كازاخستان	10 000
النرويج	475 367
باراغواي	3 000
جمهورية كوريا	50 000
المملكة العربية السعودية	150 000
إسبانيا	111 485
الإمارات العربية المتحدة	100 000
2018	
فرنسا	23 229
ألمانيا	124 224
النرويج	357 270
باكستان	3 000
جمهورية كوريا	50 000
الاتحاد الروسي	200 000
المملكة العربية السعودية	70 000
سنغافورة	5 000
إسبانيا	56 818
2019	
جمهورية كوريا	50 000,00
المملكة العربية السعودية	75 000,00
إسبانيا	27 352,30
باكستان	3 000,00
مجموع التبرعات	6 625 784,00

58- ومنذ إنشاء صندوق التبرعات في عام 2009 وحتى نهاية عام 2019، تلقت تبرعات مالية من 17 دولة، هي: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وباراغواي، وباكستان، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وعمان، وفرنسا، وكازاخستان، وكولومبيا والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا (انظر الجدول 2).

59- ويشكل توطيد الأساس المالي لصندوق التبرعات اتجاهاً إيجابياً، ويظهر الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتلقي الدعم المخصص لأداء تلك المهمة. وإن استمرار التبرعات للصندوق وتوسيع قاعدة المانحين عنصران حاسمان لمواصلة تعزيز استدامة التعاون التقني الشامل، المتصل بالاستعراض الدوري الشامل على المدى الطويل، سواء خلال الجولة الثالثة للاستعراض أو خلال جولات الاستعراض المقبلة، خاصة مع مراعاة الزيادة في المشاريع المتوقعة لعام 2020.

خامساً- الاعتبارات النهائية

60- ذكر الأمين العام في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (A/72/351) أن زيادة التركيز على متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان وتنفيذها يتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة المضي في العمل مع الدول الأعضاء. فالتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، يوفر أساساً هاماً يتيح للدول أن تحقق نتائج أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وينبغي أن تستند المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان إلى هذه التوصيات وأن تُقدّم في إطار من التعاون والشراكة الوثيق مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

61- وتعد توصيات آليات حقوق الإنسان، خاصة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تقبلها الدولة، من أفضل المداخل إلى مشاركة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. وإن تفعيل خطة عام 2030، بربطها بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، ليمكّن الأمم المتحدة من مساعدة الدول على تحقيق نتائج ملموسة من حيث التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية كليهما.

62- وأكد الاستنتاجات الواردة أعلاه أيضاً المشاركون في حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، التي عقدت في 26 شباط/فبراير 2018 أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان السابعة والثلاثين، ونائبة الأمين العام في سياق حوارها مع مجلس حقوق الإنسان في 7 أيار/مايو 2019. وأكدت نائبة الأمين العام أن البلدان يمكنها أن تحرز تقدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام عمليات الإبلاغ عن حقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل، وأن عمليات الاستعراض هذه يمكن أن تكمل بدورها الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/41/25)، إلى أن منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في وضع جيد يمكنها من دعم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال استخدام التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة.

63- وأبرز الأمين العام في تقريره الأخير عن حقوق الإنسان، "أسمى التطلعات: دعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان لعام 2020"، الذي قُدم في افتتاح الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2020، أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل للنهوض بخطة عام 2030. وشجع الأمين العام على استخدام آليات حقوق الإنسان استخداماً كاملاً، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، للمساهمة في تنفيذ الأهداف. وطلب أيضاً تحسين استخدام نتائج الاستعراض الدوري الشامل في التخطيط الإنمائي الوطني وفي المتابعة والإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وفي إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الأمين العام في تقريره إلى الأمم المتحدة أن تستخدم على نحو أكمل أدواتها ومداخلها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، كأساس لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وفرصه واحتياجاته ولتنفيذ خطة عام 2030.

64- وكما ذكر سابقاً، فإن رسائل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الموجهة إلى وزراء خارجية البلدان التي خضعت لجولة ثالثة من الاستعراض، تبرز المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص خلال السنوات الأربع والنصف قبل الاستعراض المقبل للدولة، وتقدم دعم مفوضية حقوق الإنسان أو منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم. وهذه الرسائل، بالاشتراك مع مصفوفات التوصيات المجمعة المرتبطة بأهداف محددة للتنمية المستدامة مع الأهداف والمؤشرات ذات الصلة، فضلاً عن إعداد صفحات الرسوم البيانية، هي أدوات مبتكرة تهدف إلى دعم جهود المتابعة التي تبذلها الدول الأعضاء وحفز مواصلة التنفيذ على الصعيد الوطني.

65- وتشجع المفوضية على وجه الخصوص المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على ضمان أن تدمج التوصيات المجمعة لآليات حقوق الإنسان في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الموقعة على الصعيد القطري وأن تصبح جزءاً من جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، تعترف المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بأن توصيات آليات حقوق الإنسان أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة مديلاً هاماً يحظى أكثر فأكثر باعتراف مفوضية حقوق الإنسان وبقية منظومة الأمم المتحدة.

66- ومن المتوقع أن يصدر الأمين العام في عام 2020 توجيهات عملية لجميع موظفي الأمم المتحدة في المقر، وكذلك لبعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بشأن الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل لإحداث أكبر أثر على الصعيد القطري. وستعرض التوجيهات الكيفية التي يمكن بها للاستعراض الدوري الشامل أن يكون مديلاً للمشاركة مع الدول الأعضاء. ونبغي أن يوجه النص الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان تمشياً مع ولاياتها ودعمها لأهداف ومؤشرات محددة من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يعني إصدار التوجيهات العملية أيضاً زيادة أخرى في الدور الحفاز الذي يؤديه صندوق التبرعات في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، بسبب الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء وتزايد مشاركة الأمم المتحدة في البلدان في هذا المجال.

67- وفي عام 2020، من المتوخى أن يدعم صندوق التبرعات ما لا يقل عن 25 مشروعاً في بلدان في أفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثل ذلك زيادة نسبتها 84 في المائة من حيث المقترحات الواردة من الدول الأعضاء مقارنة بعام 2019، عقب إحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها مجلس الأمناء إلى مفوضية حقوق الإنسان، لزيادة استخدام صندوق التبرعات. وسوف تواصل مفوضية حقوق الإنسان إعادة التفكير في رؤيتها الاستراتيجية لدعم المتابعة وتنشيطها بمشورة مجلس أمناء صندوق التبرعات، من أجل توفير دعم أكثر فعالية للدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة، على أدنى حد. وستشمل المبادئ الأساسية لتخصيص موارد صندوق التبرعات تقديم الدعم لبناء قدرات التنفيذ الوطنية التي تتسم بالكفاءة والاستدامة، تمشياً مع الرؤية التي أوجزها الأمين العام في أحدث تقاريره.

68- وتكرر مفوضية حقوق الإنسان تأكيد أهمية مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين بنشاط في عمليات المتابعة، وستسعى جاهدة إلى استكشاف السبل التي يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة أن يستفيدوا أيضاً من صندوق التبرعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق المشاركة في برامج التعاون والمساعدة التقنيين للدول المعنية التي يساعدها الصندوق.